متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم العام دراسة مقارنة

إعداد
د/ أيمن أنور عبد الله عنايات
الكلية الجامعية بالقنفذة – جامعة أم القرى

متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم العام
دراسة مقارنة

د/ أيمن أنور عبد الله عنايات

مقدمة:

تعد إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة الأكثر انتشارًا واستعمالاً لتطوير أساليب العمل في مختلف المؤسسات ولتحقيق أقصى درجة من الأهداف المنشودة للمؤسسة وتطوير أدائها وخدماتها وفقًا للأغراض والمواصفات المطلوبة؛ ونظرًا للنجاحات التي حققتها إدارة الجودة في المؤسسات الإنتاجية والخدمية فقد رأى عديد من الباحثين بأنه هناك إمكانية لتطبيقها في المؤسسات التعليمية، وذلك لأن التعليم أصبح مطالبًا أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة مما دفع عديد من الدول إلى تبني مفهوم إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم لزيادة الكفاءة التعليمية لجميع الإداريين والمعلمين والعاملين بالمدرسة وتحسين قنوات الاتصال بين كل المستفيدين من العملية التربوية.

ويعد الاعتماد المدرسي وسيلة هامة لتحقيق ضمان الجودة، ولقد ظهرت عملية ضمان الجودة والاعتماد كرد فعل من جانب التربويين والمعنيين بالتعليم في المجتمع تجاه القلق من تدني مخرجات العملية التعليمية، فتقويم الأداء المدرسي أحد أهم المنطلقات لتطوير التربية والتعليم في التعليم العام، فالمدرسة هي الوحدة الأكثر أهمية في النظام التعليم، والمسؤولة مسؤولية مباشرة عن نوعية مخرجاته. والاعتماد التربوي أو الأكاديمي يمثل أحد أبرز الوسائل لتقويم أداء المدرسة وقياسه بصفته عاملاً في تقويم أدائها وتطويره، ومؤشرا على تحقيقها للمعايير التربوية المطلوبة في بيئته التعليمية وبيئتها العالمية (الملحم، ١٤٢٨هـ ، ١٣١).

وفي ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية الراهنة، فإن التعليم الجيد في حد ذاته يعد أحد الضمانات الأساسية للتنمية الشاملة وللأمن القومي، فقد أصبح اقتصاد المعرفة الركيزة الرئيسة لإحداث طفرات متنامية في موارد الأمم والشعوب، وتحظى مرحلة التعليم العام بأهمية خاصة، نظرًا لأنها مرحلة إعداد الطلبة للحياة والعمل على إكسابهم المهارات الحياتية المختلفة كما أنها مرحلة مدخلات الجامعة والاهتمام بهذه المرحلة ينشئ أجيال قادرة على الارتقاء بالمجتمع والمنافسة العالمية. ويتفق ذلك مع ما أكدته دراسة الغنام (٢٠٠١) التي هدفت إلى تحديد معايير إدارة الجودة الشاملة وتقويم فاعلية أداء مديرات المدارس الابتدائية بالمنطقة الشرقية بالسعودية في ضوئها، وانتهت إلى أن تطبيق نظام الجودة الشاملة ينمي الثقافة العامة عن الجودة لدى أعضاء المجتمع المدرسي، واتباع الأساليب العلمية في اتخاذ القرار، وتطوير عمل المدرسة من المجتمع المحلي.

ومع تزايد التحديات المتعددة أشارت الرميح (٢٠١٣) إلى أن الاهتمام العالمي بجودة التربية، تزايد في العقدين الآخرين من القرن العشرين، نظرًا للشكوى العالمية من إنحدار التعليم في المدارس؛ واستندت في الاستنتاج إلى تقرير اليونسكو عام ٢٠٠٨، حيث ذكر التقرير أن هناك تدنيا مستمرًا للأداء التعليمي في الدول العربية، وأوصت منظمة اليونسكو بدعم الدول العربية في مجال تقييم جودة التعليم كأولوية قصوى. ويتفق ذلك مع ما أكدته دراسة الطس (١٤٣٠هـ)، التي أوصت بأهمية الدور التربوي والتعليمي لمعايير الجودة في عملية التدريس.

لذا حظيت عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم إلى حد جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر (عصر الجودة الشاملة) باعتباره إحدى الركائز الأساسية لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها، فأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة الشاملة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، بحيث يمكن القول إن الجودة هي التحدي الحقيقي الذي يواجه الأمة في العقود القادمة (حسين ، ٢٠٠٥ ، ١١٧).

وأصبحت الحاجة ماسة لإعادة النظر فى نظام التعليم العام والبرامج التربوية المقدمة، والأخذ بنظام ومعايير تؤهل هذا النظام وبرامجه لمستوى التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات العصر، وكذلك مواجهة التحديات التى تجبر مؤسسات التعليم على تغيير ممارساتها الحالية، وتقودها إلى سياق إجرائى، مثل: الثورة العلمية التكنولوجية، الثورة المعرفية، المنافسة العالمية، لذلك تضاعف الاهتمام بجودة التعليم فى الآونة الأخيرة، إيمانًا من الجميع بأن أفضل استعداد للقرن الحادى والعشرين لن يتم إلا من خلال تعليم عالى الجودة، مما أدى إلى أن أصبح نظام الجودة والاعتماد مطلبًا ملحًا تمليه حركة الحياة المعاصرة على المؤسسات التعليمية لتطوير وتحسين جودتها (صيام ،٢٠١٦، ٢).

فالتحدي الرئيس للنظم التعليمية المعاصرة، لا ينتهي عند تقديم التعليم؛ ولكن التأكد من أن التعليم المقدم يتسم بجودة عالية، ولن يحدث هذا إلا في ظل وجود معايير ومتطلبات، تحددها الهيئات المنوطة بتطوير التعليم. وفي ضوء ذلك ستعمل المدارس، لتعتمد كمؤسسة تعليمية لديها من القدرات والكفاءات التي تؤهلها لمواجهة متطلبات العصر، كي تخرِج في النهاية منتجًا تعليميًا قادرًا على مواجهة المتغيرات كافة (أحمد، ، ٢٠١١، ٢٠٩).

كما أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يساهم في تلبية رغبات الطلاب وأولياء الأمور وجميع العاملين بالمؤسسات التعليمية، من أجل بناء الإنسان وتطوير مهاراته وزيادة قدراته وتنمية شخصيته لأن التعليم وحده

القادر على بناء الإنسان الذي يملك الإرادة لمواجهة خصائص هذا العصر وتداعياته بما يحفظ للعلم والتعليم دوره الذي بات يتعاظم في كافة الميادين.

ويعد الاعتماد المدرسي من وسائل ضمان الجودة، بل يمكن النظر إليه باعتباره نوعًا من المراجعة الشاملة والتقييم المستمر للمدرسة (الاعتماد المؤسسي) ، أو البرامج (اعتماد البرامج)، فهو أداة تقويم، هدفها توكيد وتحسين الجودة، بما يساعد على تحقيق التفاعل والتعامل مع متغيرت العصر.

ويقوم الاعتماد المدرسي على أساس تقويم أداء المؤسسات التعليمية، والتأكد من توافر المتطلبات الأساسية لديها والتي تمكنها من تحقيق أهدافها وتجويد المخرجات التربوية، ويعد أحد وسائل تشجيع المدارس على تحقيق الجودة التي تتمثل في الوصول إلى مستويات عالية من الإتقان والتميز في الأداء، ويشمل الاعتماد المدرسي أهمية الرقابة والمحاسبة الذاتية، وتحمل المسؤولية لدى كل المشاركين في العملية التعليمية (حسين، ٢٠٠٤، ٣٢).

والاعتماد يرتكز علي معايير مقننة اصطلح عليها عالميًا، وينبغى توفيرها لقياس مدى أداء المؤسسة كميا وكيفيا، وهى تعبر عما يجب حدوثه فى أداء المؤسسات التربوية من خلال مؤشرات إجرائية تحددها الهيئات والجهات المانحة للاعتماد(رفاعي، ٢٠١٠، ١٢٠٩).

ويوجد ارتباط وثيق بين مفهومى الجودة والاعتماد الأكاديمى بوصف الجودة هى الغاية النهائية المرجوة من تطبيق الاعتماد الأكاديمى كما أن ضمان الجودة يستهدف الحصول على الاعتماد، وبوصف الاعتماد الأكاديمى أحد أبرز الأساليب المستخدمة لضمان الجودة من جهة أخرى، كما أن الاعتماد الأكاديمى يعتبر أحد المؤشرات القوية على جودة أداء المؤسسات التعليمية ويمكن من خلاله الحكم على مدى جودة المؤسسة والبرامج التعليمية وفقًا للمعايير التي تحددها هيئات الاعتماد الأكاديمي للاعتراف بالمؤسسات.

مشكلة الدراسة:

فى ضوء ما تم تناوله وفى إطار اهتمام المملكة بالتعليم قبل الجامعى، وفى ظل التركيز على الجودة والاعتماد فى مؤسسات التعليم العام وبعد أن أصبحت قضية الجودة والاعتماد الأكاديمى تشغل حيزًا كبيرًا فى استراتيجية إصلاح التعليم السعودى، فإن مشكلة الدراسة تتمثل فى السؤال الرئيس التالى: ما متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم العام؟

ولتحقيق ذلك سوف تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة:

١. ما متطلبات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العام؟
٢. ما أهم التجارب العربية والعالمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم ؟
٣. ما أوجه التشابه والاختلاف بين متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية بنظيرتها العربية والدولية؟
٤. ما أبرز النتائج والتوصيات المرتبطة بمتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العام؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العام، والعلاقة بين ضمان الجودة والاعتماد، والتعرف على أنواع الاعتماد وإجراءاته.
٢. التعرف على أهم التجارب العربية والعالمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العام.
٣. مقارنة متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية بنظيرتها العربية والدولية.
٤. التوصل إلى رؤية لتطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العام في ضوء ما توصلت إليه الدراسة التحليلية المقارنة.

أهمية الدراسة:

١. يعد موضوع الجودة والاعتماد الشغل الشاغل للمسئولين والعاملين في مؤسسات التعليم العام.
٢. بيان دور الإعتماد الأكاديمي كأحد المداخل الضرورية في عملية ضمان جودة التعليم العام.
٣. تنمية الوعى بثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمى لدى العاملين بمؤسسات التعليم العام، ولدى أولياء الأمور والطلاب وأفراد المجتمع المنشغلين بقضايا التعليم.
٤. تحسين مستوى المؤسسات التعليمية والمساعدة في تقليل شكاوى المستفيدين منها، وخدمتهم بسرعة.
٥. كما يأمل أن تشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق للباحثين في هذا المجال.

منهج الدراسة:

تتناول الدراسة متطلبات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العام من منظور مقارن من خلال دراسة بعض التجارب العربية والدولية المرتبطة بتطبيقات الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمى من خلال المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على تعرف طبيعة الجودة الشاملة من حيث المفهوم، والفوائد، والأهداف، والمبادئ، والمعايير، ومتطلبات التطبيق، وأساليب وأدوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم، ومعوقات تطبيقها. والاعتماد الأكاديمى، تم تنفيذ الدراسة في الفصل الدراسى الثانى من العام الدراسي ١٤٤٠-١٤٤١هـ.

مصطلحات الدراسة:

- **الجودة**:يعرفها دمنج Deming بأنها "إرضاء حاجات المستهلك الحالية والمستقبلية" (أبو الرب وآخرون،٢٠١٠، ٧٨). ويعرفها كروسبي Crosby بأنها:"المطابقة للمتطلبات أو المواصفات"(Crosby,1979, 34). ويعرفها الجندى(٢٠٠٠، ٢٠٧) بأنها: "تحقيق رغبات المستفيدين ليس في إطار كمي ولكن في سياق كيفي".
- **الاعتماد**: يعرفه الدهشان (٢٠٠٧، ٦) بأنه: صيغة أو شهادة لمؤسسة أو برنامج تعليمي مقابل استيفاء معايير تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية متخصصة على المستوى المحلى و الإقليمي، بما يؤهلها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف. ويعرفه عبد العزيز وحسين (٢٠٠٥، ٤٩٨) بأنه: مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد، لكي تتحقق من أن مؤسسة من المؤسسات التعليمية تتحقق فيها مجموعة من المعايير أو الشروط التي تسعى هذه المؤسسة بما يتوافر لها من إمكانيات إلى تحقيقها.
- **متطلبات الاعتماد المدرسي**: تعرف بأنها مجموعة من السياسات والاجراءات والتغييرات الواجب القيام بها في كافة جوانب العملية التعليمية بالمدارس، والتي تتصل بالإدارة، والنواحي المالية، والخدمات الطلابية، والموارد، والمكتبات، ومختبرات الحاسوب، والعملية التعليمية، والهيئة الدراسية، والأنشطة اللاصفية، والمشاركة المجتمعية؛ وذلك لتحقيق مستوى عالٍ من الأداء، في ظل معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية (عبده، ٢٠١٣، ٤٧٧).

الدراسات السابِقة

تناولت عديد من الدراسات متطلبات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في دول مختلفة من العالم، وقد قام الباحث بمراجعة الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بهدف التعرف على أهم النتائج والمؤشرات العامة التي أسفرت عنها تلك البحوث والدراسات، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات التي أجريت في مجال متطلبات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العام:

- دراسة وود ومير (Wood & Meyer (2004 التى هدفت إلى التعرف على أثر برامج الاعتماد المدرسي على التعليم والتعلم، وتم استخدام استبانة تحتوي على الأسئلة الكمية والنوعية، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة مدارس في كندا مكونة من (٥٣) مفردة، وأظهرت النتائج مستوى ضعيف من توفر متطلبات الاعتماد المدرسي حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وخلصت إلى وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة في توافر متطلبات الاعتماد المدرسي حيث كان الاختلاف في الخبرة والمؤهل والجنس.
- دراسة سيبكوفا (Sebkova (2005 التى هدفت إلى تقديم معلومات شاملة عن التطورات الجديدة فى مجال تقييم الجودة في المؤسسات التعليمية بأوروبا وعرض بعض التجارب الأوروبية فى مجال الجودة والاعتماد. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها إنه بالرغم من عقد الاتفاقيات الأوروبية الساعية نحو خلق منطقة تعليم أوروبي موحدة ذات جودة نوعية عالية إلا أن الأدبيات المستخدمة في تطبيق نظم الاعتماد بدول أوروبا قد تباينت فيما بينها لدرجة كبيرة .
- دراسة منصور (٢٠٠٥) التى هدفت إلى وضع تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بمحافظات غزة و ذلك من خلال معرفة مدى تبني مديري هذه المدارس لفلسفة إدارة الجودة الشاملة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم إستبيان مكون من أربعة مجالات، ولقد أظهرت النتائج انعدام الوعي بفلسفة إدارة الجودة الشاملة لدى المدراء، وأن عملية اتخاذ القرارات الإدارية لديهم لا تعتمد على الأساليب الإحصائية إلى جانب عدم الاهتمام بعملية التحسين المستمر.
- دراسة مسعود (٢٠٠٦م) التى هدفت التعرف على واقع الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر وأهم مشكلات تطبيقه، وإلقاء الضوء على نظام الاعتماد في أمريكا وإنجلترا واليابان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي أن نظام الاعتماد الأكاديمي يحتاج إلى بعض المتطلبات التي يجب أن تتوافر مثل نشر ثقافة الجودة وتنمية الوعى لدى المشتغلين بالعملية التعليمية وأفراد المجتمع بأهمية نظام الاعتماد، والاهتمام برفع مستوى أداء الجهاز الإداري في المدارس والإدارات والمديريات التعليمية، وتطوير وتحسين البرامج والمؤسسات التعليمية بكل عناصرها، إعداد المدرس بما يناسب معايير الجودة .

- دراسة الشمراني (٢٠٠٨) التي هدفت إلى اقتراح معايير للجودة التعليمية في ضوء معايير بالدريج للجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بالمملكة، ومعرفة درجة أهمية وإمكانية تطبيق المعايير المقترحة لتحقيق الجودة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء إستبيان مكون من سبعة مجالات، حيث وزع هذا الإستبيان على جميع مشرفي الإدارات المدرسية بإدارات التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية. ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة أهمية تطبيق المعايير المقترحة لتحقيق الجودة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة كانت بدرجة مهم جدا ودرجة إمكانية تطبيق هذه المعايير كانت بدرجة كبيرة.
- دراسة وليامز (Williams (2008 التي هدفت إلى التحقيق في ممارسات مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية المرتبطة بحالة اعتماد معايير التعلم في مدارس ولاية فرجينيا. ومع دراسة عدد من العوامل التي تميز بين المدارس غير الحاصلة على اعتماد كامل، والمدارس الحاصلة على اعتماد كامل. وتحقيقا لذلك تم استخدام المنهج الوصفي الإحصائي. ومن ابرز النتائج أن ممارسات مديرو المدارس المتمثلة في (تقديم المساعدة والدعم، وإنشاء البنية التحتية، وتنفيذ المناهج الدراسية، ومراعاة الطلاب) لم تكن سببا ولم تؤثر على اختلاف حالات اعتماد معايير التعلم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في ورلاية فرجينيا، بل أن خصائص المدارس كانت مؤشرا أفضل في التنبؤ بتصنيف المدارس من حيث درجة الاعتماد.
- دراسة فيرمان وأخرون (Fairman,et.al(2009 التي هدفت إلى تسليط الضوء على مفاهيم التكاليف والفوائد الناتجة عن عملية الاعتماد بالمدارس الثانوية في ولاية ماين، وتحقيقا للأهداف تم استخدام المنهج الوصفي المسحي باستخدام أدوات مختلفة منها المقابلات ودراسة الحالة كوسائل لجمع البيانات والمعلومات. ومن ابرز النتائج استمرار تثمين فوائد عملية الاعتماد من قبل المدارس المحلية بالرغم من وجود قلق متزايد بشأن قدرة المناطق التعليمية على تغطية التكاليف المالية لاتمام الاعتماد، بالإضافة إلى تساؤل المدارس عن قدرة معلميهم على تحمل أعباء عملية الاعتماد بجانب المسؤوليات الأخرى المطالبون بها، وبرغم تحديات التكلفة والوقت إلا أن معظم المدارس أشارت إلى الالتزام بمواصلة السعي للحصول على الاعتماد.
- دراسة المالكي (٢٠١٠م) التي هدفت إلى التعرف على درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي ودرجة أهمية تلك المعايير واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها إن درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام

كانت بدرجة عالية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إيجاد معايير وطنية للاعتماد الأكاديمي يتم تطبيقها على مدارس التعليم الثانوي العام، وضرورة العمل على توفير مقومات تطبيق الاعتماد الأكاديمي سواء كانت مادية أم بشرية وتهيئة البيئة المدرسية لتكون مناسبة ومهيأة لتطبيق معاييره بشكل تام، والاستفادة من التصور المقترح الذي خرجت به الدراسة لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي.

- دراسة النوح وآخرون(٢٠١٢) التي هدفت التعرف على أبرز صعوبات ومتطلبات تطبيق الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، مع محاولة وضع مجموعة من الميسرات التي تساعد في التغلب على تلك الصعوبات. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وتم بناء استبانة من ستة محاور، وتكون مجتمع الدراسة من (٤٥١) مديراً من مديري المدارس المتوسطة والثانوية للبنين بمنطقة الرياض. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث أكدت الدراسة وجود مجموعة من الصعوبات التي تعوق تطبيق نظام الاعتماد المدرسي بالتعليم العام بالمملكة العربية السعودية، ومن هذه الصعوبات: صعوبات مرتبطة بالتطوير والتدريب، وصعوبات مرتبطة بالإمكانات والتجهيزات، وصعوبات مرتبطة بالمقررات، وصعوبات مرتبطة بالقيادة، وصعوبات مرتبطة بالمعلمين والطلاب، وصعوبات مرتبطة بمشاركة المجتمع المحلى.
- دراسة مينشنج (2012) Mensching التي هدفت التعرف على الاعتماد المدرسي وأثره على مخرجات التعليم وعلى تحسين البرنامج التعلمي، ولتنفيذ الدراسة استحدم المنهج الوصفي وتم التطبيق على مجتمع مكون من عدة قطاعات منها(٣٧) من أولياء الامور و(٣٥) من العاملين في إدارة التعليم و(٤٠٢) معلما، ولغاية جمع بيانات الدراسة تم استخدام (١٦) سؤالا من اسئلة الاختيار من متعدد وسؤالين من الاسئلة المفتوحة للإجابة على مدى توافر الاعتماد المدرسي في المدارس للعام الدراسي(٢٠١١)، حيث وزعت على مجتمع الدراسة مرفق فيها خطاب يبين الهدف، وخلصت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية في المستوى التعليمي والخبرة لدى مجتمع الد ا رسة في مدى تطبيق الاعتماد المدرسي.
- دراسة الشربيني(٢٠١٣) التى هدفت التعرف إلى معوقات تحقيق الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية والتي اقترحت سبل الحد من هذه المعوقات، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والتي خلصت إلى مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق الجودة والاعتماد المدرسي

ومنها: الديكتاتورية والفردية، عدم تفويض السلطة، غياب المساءلة، عدم التحفيز، مقاومة التغيير، الخوف من الفشل، ضعف روح العمل الجماعي أو العمل كفريق، عدم التقييم السليم للأداء.

- دراسة آل مداوي (٢٠١٣) التى هدفت التعرف على معايير نظام الاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، والكشف عن معوقات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج: أن أكثر المعوقات من وجهة نظر المديرات ووكيلات المدارس في مؤسسات التعليم الثانوي عدم وجود علاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي لضمان الشراكة المجتمعية، وعدم توافر مرافق عامة صالحة للاستخدام مثل(دورات المياه، المصاعد)، وقاعات تدريسية مجهزة، كما انه لا يسود المباني المدرسية المناخ الصحي من تهوية وإضاءة ونظافة. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات المؤهل والخبرة والدورات.
- دراسة الحواس(٢٠١٤) التى هدفت التعرف على مدى امكانية تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم الثانوي العام بمنطقة القصيم من وجهة نظر المشرفين التربويين، حيث استخدم المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات. ومن أبرز النتائج: إمكانية تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم الثانوي في منطقة القصيم بدرجة متوسطة، وكانت متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم الثانوي بدرجة أهمية عالية، وكذلك أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي والدورات الإشرافية، ووجود فروق في متغير الخبرة.
- دراسة المالكي(٢٠١٥) التى هدفت التعرف على متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية ومشرفي الإدارة المدرسية بمكة المكرمة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وتم بناء استبانة من أربعة محاور، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المدارس الثانوية ومشرفي الإدارة المدرسية بمكة المكرمة وبلغ عددهم (١٠٣) مديرًا ومشرفاً. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: توافر متطلبات تطبيق بعض معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية ومشرفي الإدارات المدرسية بمكة المكرمة بدرجة متوسطة، واحتل معيار القيادة التربوية الفعالة المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، في حين كان محور الشركاة المجتمعية في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة.

- دراسة المالكي (٢٠١٩) التي هدفت التعرف على واقع تطبيق الاعتماد المدرسى لدى مدارس التعليم العام بمحافظة جدة من وجهة نظر قادة – قائدات المدارس. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وتم بناء استبانة من جزئين تناول الحجزء الأول البيانات الشخصية والديمغرافية، بينما يمثل الجزء الثانى واقع تطبيق الاعتماد المدرسى والصعوبات التى تحد من تطبيقه ومتطلباته، وتكون مجتمع الدراسة من قادة – قائدات مدارس التعليم العام بمحافظة جدة فى مراحله (الابتدائية – الإعدادية – الثانوية)، وطبقت الدراسة على عينة تكونت من (٣٣٤) قائد/قائدة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن واقع تطبيق الاعتماد المدرسى لدى مدارس التعليم العام بمحافظة جدة جاء بدرجة (منخفضة)، كما أن الصعوبات التي تحد من تطبيق الاعتماد المدرسة جاءت بدرجة موافقة (عالية) من وجهة نظر قائد/قائدة المدارس الحكومية.

تعليق علي الدراسات السابقة ومدى الاستفاد منها:

- أظهرت هذه الدراسات أن هناك حاجة ملحة إلى تطبيق الاعتماد المدرسي بمراحل التعليم العام من أجل تحسين الأداء المؤسسى وتطويره فى ضوء معايير الجودة والاعتماد التى تحددها مؤسسات الاعتماد المحلية والدولية، وذلك لكون تحقيق الاعتماد المدرسي هو مؤشر مهملتحسين نوعية العملية التعليمية.
- أكدت الدراسات السابقة على وجود فرص لتطبيق الجودة، والاعتماد المدرسي في مراحل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.
- تناولت الدراسات السابقة الأدبيات ذات العلاقة بتطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمى بمؤسسات التعليم العام، وقد استفاد الباحث منها فى إعداد إطار الدراسة الحالية، والتعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال نظام الجودة والاعتماد، والمعايير المعمول بها.

الإطار النظرِي

المبحث الأول: الجودة Quality

الجودة في اللغة يردها المعجم الوسيط إلى فعلها الثلاثي جادَ ومصدره جُودةً بمعنى صار جيدا، ويقال جاد العمل فهو جيد وجاد الرجل أتى بالجيد من قول أو عمل (التميمي ،٢٠٠٨، ١٣).

وتعرفها المنظمة العالمية للقياس على أنها:" مجموعة من الصفات والخصائص التي تتمتع بها سلعة أو خدمة ما تؤدي إلى إمكانية تحقيق رغبات معلنة أو مفترضة ضمنيا (Nassima ,2004,13)

وعرفتها الجمعية الفرنسية للتقنيينAFNOR على أنها : قدرة مجموعة من الخصائص والمميزات الجوهرية على إرضاء المتطلبات المعلنة أو الضمنية لمجموعة من العملاء (العزاوي، ٢٠٠٥، ١٥).

أما إدارة الجودة الشاملة في التعليم، يمكن تعريفها بأنها: عملية إستراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتستمد حركتها من المعلومات والبيانات التي توظف مواهب العاملين في المدرسة و تستثمر قدراتهم الفكرية في مستويات التنظيم المختلفة بطريقة مبتكرة لضمان التحسين المستمر في جودة المدرسة أو المؤسسة التعليمية(Rhodes,1997,37) .

وعرفها **أحمد (٢٠٠٣، ١٦٦)** بأنها: إيجابية النظام التعليمي بمعنى أنه إذا نظرنا إلى التعليم على أنه استثمار قومي له مدخلاته ومخرجاته فإن جودته تعني أن تكون هذه المخرجات جيدة ومتفقة مع أهداف النظام من حيث احتياجات المجتمع ككل في تطوره و نموه واحتياجات الفرد باعتباره وحدة بناء هذا المجتمع.

فوائد إدارة الجودة الشاملة:

تحقق المؤسسات التي تتبنى نظام إدارة الجودة الشاملة طائفة واسعة من المكاسب التي يمكن توزيعها على النحو التالي (السامرائى ، ٢٠٠٧، ٥٤– ٥٥) :

أولا: الفوائد التي تعود للمؤسسة، وتتمثل في الآتي:

١. قدرة المؤسسة على التعامل مع المتغيرات من حولها.
٢. تقوية الوضع التنافسي للمؤسسة من خلال الانتظام على جودة المنتجات والخدمات والاستمرار في تحسينها وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة فيها.
٣. تعزيز ثقة العملاء بالمؤسسة والانتظام في التعامل معها.
٤. تحقيق إنتاجية عالية والتخلص من الإهدار من خلال تحسين نظام الإنتاج والعمليات وطرق حل المشاكل وسبل تقويم الأداء وتحسين إدارة الوقت والتخلص من الأساليب الروتينية في إدارة المؤسسة.
٥. التوسع في فتح فروع وأقسام إنتاجية جديدة نتيجة الأرباح والعوائد المحققة.
٦. زيادة عوائد وأرباح المساهمين في تأسيس المؤسسة.

٧. إتاحة الفرص لاكتشاف الأخطاء وتلافيها لتجنب تحمل تكلفة إضافية والاستفادة القصوى من زمن المكائن والآلات عن طريق تقليل الزمن العاطل عن الإنتاج وبالتالي الكلفة.

ثانيا:الفوائد التي تعود إلى العملاء و الموردون وهم:

- العملاء الداخليون:

١. تطوير مهارات وقدرات العاملين.

٢. توفر الأمن والضمان الوظيفي وتقليل حالات المخاطر في جو العمل.

٣. توفر أدوات تقويم عادلة وموضوعية لتقويم أداء العاملين.

٤. تقديم الحوافز والمكافآت المجزية بحق المجدين والمتميزين.

٥. تحسين العلاقات الإنسانية ورفع مستوى الروح المعنوية لدى العاملين.

٦. فسح المجال للعاملين للمساهمة في تحسين أداء المؤسسة وهذا ما يكسب ولائهم الشديد للمؤسسة.

- العملاء الخارجيون:

١. استلام المنتجات طبقا للمواصفات المتفق عليها.

٢. التزام المؤسسة بالشروط التعاقدية المتفق عليها.

٣. قدرة المؤسسة على الإيفاء بتعهداتها لزبائنها الخاصين.

٤. توفير الوقت والجهد في البحث عن مؤسسات أخرى توفر ميزات أفضل.

- الموردون(المجهزون):

١. ضمان الاستمرار بالعمل مع المؤسسات المستوردة وعدم الخشية من انصرافها إلى غيرهم من الموردين.

٢. حصول الموردين على شهادة ثقة تكسبهم مكانة متميزة بين أقرانهم وتمتعهم بفرص أوسع للتعامل.

أهداف تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

لإدارة الجودة الشاملة في التعليم مجموعة من الأهداف، من أهمها (الحريرى، ٢٠١٠، ٢٧ – ٢٨)؛ (عطية ، ٢٠٠٨، ١١٥ – ١١٧):

١. تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات.

٢. تعليم الإدارة و العاملين كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشكلات وتجزيئها للتمكن من السيطرة عليها.

٣. التعرف على احتياجات الزبائن والعمل على تلبيتها.

٤. البقاء والاستمرار والتفوق على الآخرين.

٥. تحسين نوعية الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة باستمرار مما يزيد من دافعيتهم نحو التعلم.

٦. رفع مستوى الأداء عند العاملين في المدرسة بما فيهم الإدارات التعليمية، والمعلمون.
٧. تنمية الانتماء والولاء للمؤسسة التعليمية لدى العاملين فيها.
٨. تحسين طرائق التدريس وتطويرها بما يستجيب لمستجدات المناهج واتجاهاتها الحديثة.
٩. توفير التدريب اللازم للعاملين وتمكينهم من مواكبة التطور الذي تشهده مؤسسات التعليم العالمية.
١٠. تنمية روح الفريق الواحد والعمل التعاوني بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
١١. تقليل الأخطاء أو منع حدوثها في العملية التعليمية.
١٢. دفع المؤسسات التربوية إلى مواكبة التغيرات في سوق العمل ورغبات المنتفعين من الخدمة التعليمية.
١٣. خلق الثقة بين المدرسة والمنتفعين وإدامتها وزيادة القدرة على جذب العملاء والإقلال من شكاويهم.

مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

لإدارة الجودة الشاملة مجموعة من المبادئ، يمكن تناولها على النحو التالي:

١. التحسين المستمر: تقوم إدارة الجودة الشاملة على مبدأ أن فرص التطوير والتحسين لا تنتهي أبدا مهما بلغت كفاءة وفعالية الأداء،كما أن مستوى الجودة ورغبات وتوقعات المستفيدين ليست ثابتة بل متغيرة لذلك يجب تقويم الجودة والعمل على تحسينها بشكل مستمر وفق معلومات يتم جمعها وتحليلها بشكل دوري (التميمي ،٢٠٠٨، ٢٩).
٢. التركيز على العملاء: تعتبر إدارة الجودة الشاملة العملاء على أنهم شركاء لأنهم يساهمون في عملية اتخاذ القرارات، كما تسعى لبلوغ رضاهم وذلك من خلال توفير الشروط التالية: الجودة، الحجم، الوقت، المكان والتكلفة (علوان ، ٢٠٠٩ ، ٩٤). ويركز هذا المبدأ على تحسين الإنتاج وذلك من أجل تكييف الأداء لمقابلة احتياجات العملاء المتوقعة سواء كان العميل خارج المنظمة أو داخلها (الشمراني ، ٢٠٠٨ ، ٥٨).
٣. دعم وتأييد الإدارة العليا للجودة: حيث أن قرار تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة يعتبر قرارا استراتجيايتم اتخاذه من جانب القيادات الإدارية على مستوى الإدارة العليا بالمنظمة لذلك لا يتوقع أن يتم اتخاذ هذا القرار دون أن ينبع عن قناعة وبدعم ومؤازرة كاملة من الإدارة العليا (زين الدين ، ١٩٩٦، ٤٦).
٤. إتخاذ القرارات على أساس الحقائق: يتطلب هذا المبدأ الاعتماد على تقنيات وموا رد تهيئها القنوات اللازمة لتمكين الأفراد من إيصال ما يمتلكونه من معلومات تتحدث عن الحقائق

إلى حيث يجب أن تصل هذه المعلومات للاستفادة منها في تحقيق الجودة (العزاوى ،٢٠٠٥ ، ٩٦).

متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

يمكن إجمال أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الآتي (العزاوى ،٢٠٠٥ ، ٦٣)؛ (جودة، ٢٠٠٩، ٢٠٦) :

١. القيادة: تعني القيادة ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة القدرة على حث الأفراد و تشجيعهم على أن تكون لديهم الرغبة والقدرة في انجاز الأهداف.
٢. فرق العمل: وهي مجموعة من الأفراد تكون مهاراتهم متممة لبعضها البعض وملتزمين بالهدف العام وموجهين أدائهم نحو الغاية والهدف المراد تحقيقه.
٣. فعالية نظام الاتصالات: من الضروري أن يكون هناك نظاما فعالا للاتصالات باتجاهين سواء بين الرئيس والمرؤوس أو بين داخل المنظمة وخارجها وينبغي أن يكون نظام الاتصالات قادرا على إيصال المعلومات الدقيقة عن إنجازات العاملين وإبلاغهم وإبلاغ مرؤوسيهم بمضمونها في أقرب وقت.
٤. الالتزام: إن التزام العاملين كافة يتوجب معرفة استعداداتهم الذاتية في تقبل أنماط العمل الجديدة والمركزة على الرقابة الذاتية للعمل ومشاركتهم في عمليات تحسين الجودة بالشكل الذي يحقق جميع المتطلبات والمواصفات التي يرغب الزبون في الحصول عليها في السلع والخدمات المقدمة له.
٥. التركيز على العمليات: تتوجه إدارة العمليات الحديثة نحو جعل مدراء المنظمات هم مدراء العمليات، كما أن توافر الموارد اللازمة والضرورية للعمليات تدفع المنظمات لتحقيق الاستثمار الأمثل لها بما يحقق الخطط الإستراتيجية المرسومة ويوفر منتجات مطابقة للمواصفات وذات جودة عالية.

أساليب وأدوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

لكى تحقق إدارة الجودة هدفها المنشود لا بد لها أن تستعين باستعمال مجموعة من الأدوات والأساليب حيث يمكن تصنيف طرق وأساليب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجموعتين رئيسيتين هما (Gogue,2005,85) ؛ (الهلالي، ٢٠٠٨، ١٩٥) :

١. **مجموعة جمع البيانات:**

وتشمل عدة طرق جوهرية يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- التعرف على السوق.

ب- العصف الذهني.

ج- مجموعة العمل.

د- التصور العقلي.

٢. **مجموعة تحليل البيانات:**

وتشمل ثلاثة أساليب أساسية هي:

أ- الرسم البياني للتشابه: تمثل هذه الطريقة أسلوبًا لتنظيم ووضع المعلومات اللفظية في نموذج بصري ويبدأ هذا الأسلوب من خلال أفكار محددة ثم ينطلق بعد ذلك إلى الأمام باتجاه مجموعات عرضية، وعند استخدام هذا الأسلوب نبدأ بتحديد المشكلة ثم توليد الأفكار ثم تصنيف هذه الأفكار في مجموعات ثم تحديد أوجه التشابه وذلك من خلال تصميم بطاقات تحتوى كل بطاقة منها على عبارة بسيطة تعطي وصف لمجموعة كاملة من الأفكار وفي النهاية يكون التركيز على وضع رسم بياني أو جدول للتشابه من خلال البطاقات ومجموعاتالأفكار المبتكرة.

ب- الرسم البياني للسبب والأثر: تستخدم هذه الطريقة العلاقة بين المخرجات المعطاة وكل العوامل التي تؤثر في هذه المخرجات ويطلق على هذا الأسلوب رسم "ايشيكاوا"، وعند استخدام هذا الأسلوب نبدأ بتحديد الأثر المطلوب تحليله ثم نحدد بعد ذلك قائمة بمجموعة العناصر الرئيسة التي تؤثر فيه (السياسات- الإجراءات- المباني والتجهيزات....) ثم نركز على تحديد ووضع قائمة بالأسباب حسب أهميتها وأخيرا يتم وضع نموذج مبسط للسبب والأثر.

ج- جدول باريتو: يقدم هذا الجدول طريقة للفصل بين المشكلات الجوهرية والمشكلات الثانوية البسيطة ويعتمد على رؤية عالم الاجتماع والاقتصاد الإيطالي باريتو التي تبين بأن (٢٠) % من المشكلات هي التي تعد مشكلات جوهرية أما (٨٠) % الباقية فتكون مشكلات ثانوية بسيطة. ويهدف مخطط باريتو إلى تحديد الأولويات في دراسة تحسين الجودة والإنتاجية ويستخدم نوعين من الرسوم البيانية، وهى الرسم البياني الخاص بالترددات، والرسم البياني الخاص بالتكاليف.

معايير الجودة الشاملة في التعليم:

هناك عديد من المعايير التي يتم استخدامها في المجال التعليمي وتشمل (السامرائى ، ٢٠٠٧، ٤٢٤ – ٤٢٧)؛ (عليمات ، ٢٠٠٤ ، ١١٤):

١. معيار جودة الطالب: ويقصد به تأهيل الطالب علميًا واجتماعيًا وثقافيًا ونفسيًا ليتمكن من إستعاب المعرفة.
٢. معيار جودة عضو هيئة التدريس (المعلم): ويعني العمل على تأهيل المعلم عمليًا وسلوكيًا وثقافيًا ليعمل على إثراء العملية التعليمية وفقًا للفلسفة التي يرسمها المجتمع لذلك ينبغي أن توفر له فرص النمو المهني من خلال التدريب الفاعل والمستمر.
٣. معيار جودة المناهج الدراسية: ويتضمن أصالة المناهج وجودة مستواها ومحتواها ومدى ارتباطها بالواقع ومواكبتها للتغيرات والتطورات المعرفية والتكنولوجية بحيث تساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعليم.
٤. معيار جودة البرامج التعليمية: من حيث مدى شمولها وعمقها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية ومدى تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات العامة وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة للطالب.
٥. معيار جودة الإمكانيات المادية: تتعدد الإمكانات المادية في المؤسسة التعليمية حيث تشمل جميع أنواع الأثاث والتجهيزات والمختبرات والمكتبات إضافة إلى التهوية والإضاءة والضوضاء، وينبغى استفادة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من المختبرات والورشات.
٦. معيار جودة العلاقة بين المدرسة والمجتمع: وذلك من حيث مدى وفاء المدرسة باحتياجات المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته وربط التخصصات بطبيعة المجتمع وحاجاته والتفاعل بين المدرسة ومواردها البشرية والفكرية وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية.
٧. معيار جودة الإدارة التعليمية: إن جودة الإدارة في المؤسسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على القائد فإن فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة فمن غير المحتمل أن يتحقق أي نجاح ، ويدخل في إطار جودة إدارة المؤسسة التعليمية جودة التخطيط الإستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدا رة الجودة الشاملة.
٨. معيار جودة تقويم الطلاب: يجب أن تتنوع أساليب تقويم أداء الطلاب وأن تسهم هذه الأساليب في التعليم والإفادة من التغذية الراجعة ويشترط كذلك أن يتصف المقومون بالشفافية والعدالة والموضوعية في أساليبهم وتمكين الطلاب من مناقشة علاماتهم ومراجعتها، وكذلك قدرة هذه الأساليب التقويمية المستخدمة على تحديد مستويات الطلاب.

معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

يمكن تلخيص أسباب الفشل في تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة في التعليم في أربع قضايا رئيسة هي(الحريرى ،٢٠١٠، ٧٤) ؛ (أخضر ، ٢٠٠٧ ، ١٣)؛ (أحمد ، ٢٠٠٨، ١٠٠) ؛ (الترتورى ، وجويحان، ٢٠٠٩، ٦٨):

أولا : القضايا المتعلقة بالنظام التعليمي بشكل عام، وتتلخص في الآتى:

١. المركزية في رسم السياسة التربوية وصنع القرار التربوي.
٢. عدم توظيف المفاهيم الاقتصادية على العملية التعليمية.
٣. ضعف بنية نظم المعلومات في القطاع التربوي.
٤. عدم التنسيق بين نظامي التعليم العام والعالي.
٥. البعد عن التخطيط الاستراتيجي والاكتفاء بالتخطيط قصير الأجل.

ثانياً: القضايا المتعلقة بالطلبة، وتتلخص في الآتى:

١. الكثافة الطلابية العالية في بعض مدارس التعليم العام.
٢. استمرار غالبية المؤسسات التعليمية في استخدام طرق التعليم التقليدية كالتركيز على الحفظ والتلقين وقلة استخدام التقنية واستراتيجيات التعلم الحديثة وتوظيفها في التدريس وإغفال استخدام التعلم الذاتي.

ثالثًا: القضايا المتصلة بالنظام المالي والتمويل، ويمكن تلخيصها في الآتى:

١. حاجة نظام التعليم إلى وجود منهج منتظم لتوزيع الموارد على التعليم العام في جميع المناطق بشكل متوازن.
٢. ضعف النظام المالي والمعلوماتي، فتطبيق الجودة يتطلب موارد مالية لقاء تدريب العاملين في مجال الجودة.
٣. استمرار الاعتماد بشكل كبير على الحكومة كمصدر رئيسي لتمويل التعليم ومحدودية البدائل الأخرى.

رابعًا: القضايا المتعلقة بالهيئات التعليمية العليا ومؤسساتها التربوية، ويمكن تلخيصها في الآتى:

١. البدء في تطبيق إدارة الجودة الشاملة قبل تهيئة المناخ المناسب للتطبيق وتعجل النتائج.
٢. عدم وجود أسس أو معايير لقياس الجودة تشمل المخرجات والمدخلات التعليمية.
٣. عدم إعطاء أهمية كافية لعملية قياس وتقويم الأداء.

٤. استخدام الإحصائيات بطريقة غير سليمة في تحليل البيانات وبالتالي الوصول إلى نتائج خاطئة.

٥. مقاومة التغيير والتطوير بسبب النقص في ثقافة الجودة لدى المديرين والعاملين في المؤسسة.

المبحث الثانى: الاعتماد الأكاديمى

الاعتماد الأكاديمى أحد آليات ضمان الجودة في العملية التعليمية، وهو عملية تقويم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتعددة، و معنى ذلك أن الاعتماد هو العملية التي تتحمل مسئولياتها الهيئة، ويتم من خلالها الاعتراف بالمؤسسة أو البرامج التي تطرحها هذه المؤسسة على اعتبار أن الأنشطة التي تمارسها تقع ضمن معايير ومؤشرات سبق تحديدها، و يمنح الاعتماد للمؤسسة التي تحقق فيها محكات ومعايير معينة وضعتها الهيئة كجهة مسئولة، ويعتبر الاعتماد مفهومًا يرتبط باعتماد البرامج، ولكنه قد يمتد إلى الاعتماد المؤسسي.(Pound,2002,189)

وتقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على أساس أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن، وأنها تحاول دائما البحث عن نقاط قوتها لدعمها، وعن نقاط ضعفها أو الجوانب السلبية لإصلاحها، وإذا كانت المؤسسات الاقتصادية مثل وحدات الإنتاج والخدمات والمصارف والمنظمات الصناعية، قد اكتشفت أنه ليس لها مكان على خريطة الوجود النشيط بالعالم، ولاسيما بعد تطبيق اتفاقيات الجات، إلا إذا أثبتت هذه المؤسسات جدارتها ونالت شهادات "الأيزو" (الدهشان، ٢٠٠٧، ٤).

والاعتماد لغة يعنى: عمد الشئ عمدًا أي أقامه بعماد ودعمه، وعمد الشئ: قصده واعتمد الشئ ويقال اعتمد الرئيس الأمر وافق عليه وأمر بإنفاذه، وتعمد الأمر: قصده (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٠، ٤٣٣). ويعني المصطلح باللغة الإنجليزية Accreditation إقرار، أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب : توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى إعطاء تقويم للمؤسسة (الثقفي، ١٤٣٠هـ، ٤٠).

ويعرف أبو كريم (٢٠١٣، ١٦٠) الاعتماد على أنه: "بيان رسمي منشور يتضمن بعض معايير الجودة الخاصة بالمؤسسة أو البرامج التعليمية بها، ويتبع عملية التقييم التي تستند إلى بعض المعايير المتفق عليها.

وعرفه مجيد والزيادات (٢٠٠٧، ٢٠) على أنه: مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقييم.

وعرفه العجمي (٢٠٠٧، ١٦٥) بأنه: نظام يتم بموجبه الاعتراف بالمؤسسات التعليمية والبرامج، أو الشهادات العلمية، أو الترخيص؛ بمزاولة مهنة التعليم في ضوء معايير تحددها المنظمات والهيئات المتخصصة.

وعرفه ديل ووليمز Dill & Williams (1996,18) أن الاعتماد المدرسي هو: الاعتراف الذي تمنحه هيئات ضمان الجودة والاعتماد المعنية بالمؤسسات التربوية لمدرسة لديها نظام أو أنظمة فعالة تضمن تحقيق الجودة والتحسين المستمر بما يتفق مع المعايير المنشودة .

وعرفه جوديث Judith (2011,3) بأنه: الحصول على شهادة تؤكد توفر بعض المعايير الموضوعية في المؤسسة الراغبة في الاعتماد، والتي وضعتها الجهة المعتمدة للمؤسسة.

مما تقدم يمكن النظر إلى الاعتماد المدرسي على أنه؛ عملية تقويم أداء المدارس بواسطة هيئة متخصصة ، من أجل منح للمؤسسة التعليمية مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي. واكتساب خصائص تميزها عن غيرها في ضوء مجموعة من المعايير التي تم الاتفاق عليها من مؤسسات متخصصة، في ضوء معايير محلية ودولية تشير إلى مضامين الاعتماد المدرسي.

أهداف الاعتماد الأكاديمى:

على الرغم من اختلاف معايير الاعتماد ومداخله من مجتمع إلى آخر أو من مؤسسة إلى مؤسسة أخرى، فإن الجميع يتفق على أن أهداف الاعتماد تتمثل في النواحي التالية (إبراهيم ، ٢٠٠٧، ٣٥٥-٣٥٦)؛ (الدهشان ،٢٠٠٧، ٩)؛ (النوح وآخرون ، ٢٠١٢ ، ١٨٩)؛(الطاهر وآخرون، ٢٠٠٩، ٥٠٣)؛(CHEA, 2001, 28-29):

١. وجود آلية تدقيق مستقلة عن النظام التعليمي.
٢. التأكد من رسوخ وتعميق المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية.
٣. التأكيد على أن البرامج الأكاديمية لديها رؤى وأهداف تلبي حاجات المجتمع والناس.
٤. المساهمة إلى جانب آليات أخرى فى تعزيز جودة نوعية التعليم.
٥. تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة من خلال مفهوم التميز و الجودة و الحرية.
٦. إتاحة الفرصة للطالب كى يختار النوعية التعليمية التى تتوافر فيها الجودة، من خلال توفير المعلومات المتعلقة بنوعية البرامج المقدمة للجمهور للإطلاع عليها، وذلك فى ضوء اختلاف متطلبات الإنفاق، واختلاف أسعار وقيمة المصروفات المطلوبة.
٧. حماية سمعة وشهرة المؤسسة على المستوى المحلى والعالمى فيما يتعلق بجودة تعليمها ومستواه ومعايير تقييمه.

٨. تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم بكافة أنواعها، من خلال منح الاعتماد على مستويات مختلفة، وإعلان درجات التصنيف فى الجودة فى وسائل الإعلام المختلفة.
٩. حث مؤسسات التعليم بكافة أنواعها على القيام بمراجعات دوريه للتقويم الذاتي للبرامج وقدراتها المادية والمعنوية بما يضمن تطوير مستواها إلى الأفضل .
١٠. التأكد من أن الطلاب وأولياء أمورهم وجهات العمل لديهم معلومات تبين كيفية حصول التلاميذ على شهاداتهم بموجب معايير أكاديمية نوعية.
١١. ضمان الحصول على الأحقية في المعونات الحكومية بوصفها مصدراً تمويلياً ضمن مجموعة المصادر التمويلية.
١٢. تحديد معايير واضحة للتقييم الداخلى فى المؤسسات، وتشجيعها على القيام بذلك.
١٣. المحاسبة المجتمعية للمؤسسة الجامعية، ولإرضاء أولياء الأمور فيما يتعلق بإنفاقهم على تعليم أبنائهم ولزيادة ثقتهم فى المؤسسة، وأن ما ينفق على التعليم يحقق جدوى للمتعلم، تعليم على مستوى المعايير العالمية، وبذلك يضمن للطلاب وأولياء الامور جودة البرامج التى يرغبون بها.
١٤. تعريف أبناء المجتمع ومؤسساته وجهاته الرسمية بواقع المؤسسة التعليمية ومستواها العلمي واعلام مختلف الجهات التي تتعامل مع الخريجين و إعدادهم بذلك.
١٥. تسهيل عملية تحويل الطلاب وانتقالهم من مؤسسة إلى أخرى، لأنه يقدم دليل على جودة المستوى والمقررات التى حصل عليها الطالب من مؤسسة معتمدة.
١٦. المساعدة في تحديد مؤسسة أو برنامج تعليمي مناسب لاستثمار التمويل الحكومي والخاص.
١٧. خدمة المجتمع من خلال تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم على المستوى البعيد.
١٨. تشجيع و تطوير وتحسين مؤسسات التعليم من خلال عمليات فحص و تقويم الأنشطة التربوية.
١٩. العمل على ترقية وتطوير أصحاب المؤهلات من خلال تقديم برامج تعليمية معتمدة.
٢٠. التحفيز على تطوير المناهج التعليمية.

خصائص الاعتماد الأكاديمى:

أوضح الدهشان (٢٠٠٧، ٦-٧) أن الاعتماد الأكاديمى يتسم بالخصائص التالية:

١. الاعتماد ضرورة حتمية لضمان جودة التعليم، فهو حافز على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل، ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجى هذه المؤسسة وليس تهديداThreat لها.

٢. أن نظم الاعتماد تتخذ مداخل متنوعة، وتختلف باختلاف المجتمعات واختلاف النظم التعليمية وفلسفتها وإمكانياتها، ولذلك فلا ينبغى الأخذ بنظام اعتماد معين فى دولة معينة ، والعمل بموجبه فى نظام تعليمى آخر فى دولة أخرى، وإنما يمكن الإفادة منه فى الجوانب التى تتلاءم مع طبيعة النظام التعليمى المراد تطبيق الاعتماد فيه.
٣. كل نظام للاعتماد له مزاياه وعيوبه.
٤. أن نظام الاعتماد ينبغى الا يقتصر على الجامعات وحدها، بل يمتد ليشمل منظومة التعليم العالى بكل مؤسساته ومعاهده.
٥. الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب Ranking المؤسسات التعليمية .
٦. الاعتماد ليس حجراً على الحرية الأكاديمية للمؤسسة أو تعرضاً لقيمها.
٧. هيئات الاعتماد ليست فى جميع الأحوال تابعة للحكومة أو الولاية أو الوزارة، بل قد تتبع هيئة مستقلة.
٨. الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية، فنظام الاعتماد لا يعتمد علي تقويم نتائج المؤسسة، ولكنه يعمل علي تقويم مدخلاتها وعملياتها، فإذا كانت المدخلات والعمليات جيدة،فإنه يفترض أن تكون الجودة التعليمية جيدة.
٩. الاعتماد لا يحقق ضبط جودة المؤسسة أو البرنامج فقط، بل اعتراف بأن الدرجة العلمية التى تمنحها تختلف عن الدرجة التى تمنحها غيرها من المؤسسات التعليمية المعتمدة الأخرى على المستوى القومى والعالمى، فهو لا يحقق مزايا للمؤسسة التعليمية فقط، بل يؤكد مصداقية واحترام المؤسسة والثقة بها من قبل المجتمع والمؤسسات المهنية والعلمية المحلية والدولية.

أنواع الاعتماد الأكاديمي:

اتفق عديد من الباحثين على أن أنواع الاعتماد الأكاديمي تتمثل في الآتي (الدحام ، ٢٠٠٧، ٣٣)؛ (جمعة ، وسمية، ٢٠١٧، ٥٧)؛ (العمري، ٢٠١٥، ٣١):

- الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation

هو اعتماد المؤسسة ككل وفقاً لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر، ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات انجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية.

- الاعتماد البرامجي (التخصصي) Programming Accreditation

هو الاعتراف بالبرنامج الأكاديمي في المؤسسة التعليمية أو احد أقسامها، والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة، ويطلق على هذا النوع من الاعتماد في نطاق التعليم الأمريكي بالاعتماد التخصصي.

- الاعتماد المهني Professional Accreditation

يختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، ويركز بشكل أساس على الخريج وصلاحيته لممارسة مهنته.

يتضح مما سبق وجود ارتباط، وتداخل، وتكامل بين أنواع الاعتماد الثلاثة فالاعتماد المؤسسي بؤثر فى الاعتماد المهني ويساعد على تحقيق السبق والتفوق والأولوية لخريج المؤسسة في شغل الوظائف الهامة، فالاعتماد الأكاديمي والمؤسسي مطلب أساسي وضروري وسابق لتطبيق الاعتماد المهني، وهكذا الحال فيما يتعلق بالاعتماد البرامجي وتأثره وتأثيره فى الاعتماد الأكاديمى.

متطلبات الاعتماد الأكاديمي ومراحله:

متطلبات الاعتماد الأكاديمي:

حدد الثقفي (١٤٣٠هـ ،٤٩) عدة متطلبات للحصول على الاعتماد الأكاديمي من أهمها:

١. تحدد المؤسسة التعليمية أهدافها التعليمية والتربوية بما يلائم حاجة المجتمع الذي تعمل فيه على أن تكون هذه الأهداف مناسبة للاعتماد الأكاديمي.
٢. يكون لها عميد أو رئيس تنفيذي يكون مسؤولا عن المؤسسة التعليمية ومعه عدد كاف من الموظفين والإداريين لإدارة أمور المؤسسة.
٣. يكون لها مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة ويكون من بين أعضائه ممثلون للمصالح العامة ومن قادة المؤسسات التعليمية.
٤. تكون مناهج التقويم المستخدمة وأساليبه في الاعتماد الأكاديمي حديثة.
٥. تحدد سياسات القبول بما يلائم الأهداف المعلنة، وحسب كل تخصص ومستوى الشهادات التي تمنحها للطلبة.
٦. يجب أن يتضمن الاعتماد الأكاديمي الحصول على التغذية العكسية حول مجريات التقويم.

٧. أن تقدم للمؤسسة على الأقل واحداً أو أكثر من البرامج التعليمية التي تؤدي إلى منح شهادة البكالوريوس في التخصص مع تحديد أهداف كل تخصص ، والوسائل المتاحة لدى المؤسسة لتحقيق هذه الأهداف.

٨. استقلالية مؤسسات التعليم .

٩. إصدار التشريعات التي تساند وتؤيد تطبيق الاعتماد الأكاديمي.

١٠. تزويد القيادات بالمعرفة والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم أكثر التزاما ومساندة للتطبيق.

١١. تشكيل هيئة عليا أو مجلس للاعتماد الأكاديمي.

١٢. أن تكون لدى العاملين رؤية واضحة عن الاعتماد الأكاديمي.

١٣. وجود إطار قومي للعمل متفق عليه من أفراد المجتمع ولا سيما أصحاب المصلحة.

١٤. أن تعلن نظامها الداخلي وتنشره وتحدد فيه المصاريف الدراسية، متطلبات القبول والسياسات الداخلية وتعليمات منح الشهادة وكل ما يتعلق بالأمور التي تهم الطلبة خلال المدة الدراسية.

وأوضح خليل (٢٠١١، ٣١٥ -٣١٩) أن الاعتماد الأكاديمي يتطلب توافر عدد من المتطلبات، أهمها:

١. المتطلبات التنظيمية: من أبرز هذه المتطلبات تكوين لجنة توكيد الجودة على أن تكون لجنة إستشارية مكونة من عدد من أعضاء هيئة التدريس وممثلين للأجهزة الإدارية بالمؤسسة التعليمية.

٢. المتطلبات الإدارية: وتتمثل في تنظيم إداري يشمل الهياكل الإدارية وما يرتبط بها من طرق وأساليب لإختيار القيادات الإدارية التي تتطلب الإدارة الفعالة، وتأسيس مراكز التقويم المؤسسي لتتولى أنشطة التقويم، والتنسيق بين مراكز التقويم المؤسسي ومراكز الإعتماد على مستوى الدولة لأخذ.

٣. المتطلبات المهنية: ووتمثل فى التطوير المستمر للبرامج الدراسية والتجهيزات المادية والمرافق والأنشطة لتواكب أحدث النظم العالمية، توفير فرص تطبيق برامج تعليمية تجريبية للأخذ بها في المستقبل، وشمولية التقويم؛ حيث تضم عمليات التقويم جميع الطلاب والمسؤولين والإداريين

٤. المتطلبات الشخصية: وتتمثل في الوعي بثقافة الإعتماد الأكاديمي وأهميته ومقتضياته العلمية في نظم التعليم ومحتواه، والرضا عن معايير الإعتماد الأكاديمي وعن الأوزان النسبية لكل بند أو معيار من معايير الإعتماد.

مراحل الاعتماد الأكاديمي:

حدد حسين وإبراهيم (٢٠٠٢ ، ٢) مراحل الاعتماد الأكاديمي في ست مراحل، وهى:

١. الدراسة الذاتية للمؤسسة.
٢. التقويم التعاوني.
٣. الزيادة الميدانية للمؤسسة محل التقييم.
٤. التحكيم بواسطة وكالات الاعتماد.
٥. القرار النهائي.
٦. التقويم الموضوعي المستمر.

تجارب عربية ودولية في تطبيق الجودة والاعتماد في التعليم العام:

- التجربة المصرية فى الأخذ بنظام الجودة والاعتماد:

جاء تطبيق الإعتماد التربوي كمطلب طبيعى لضمان جودة التعليم بالمدارس المصرية، وأصبح من الدواعى الملحة له السعى وراء التنمية المهنية المستدامة، والإرتقاء بنوعية التعليم كمتطلب هام من متطلبات الإعتماد المدرسى؛ لذا فقد عملت وزارة التربية والتعليم فى ٢٠٠٣م على بناء المعايير القومية للتعليم فى مصر، وشملت خمسة مجالات رئيسية هى: المدرسة الفعالة، المعلم، الإدارة المتميزة، المشاركة المجتمعية، المنهج ونواتج التعلم، وقد اعتبرت هذه المجالات هى الأداة التشخيصية لواقع المدرسة، وتدعيم قدرتها على التطوير الذاتي.

وقد ساهمت عديد من المشروعات والجهات المانحة والجمعيات فى تطوير عدد من المدارس المصرية فى مختلف المحافظات باستخدام هذه المجالات والمعايير كما اعتمدت على الإصلاح المتمركز على المدرسة ومنها مشروع "برنامج جوائز الإمتياز المدرسى" (STEAP) ، والذى ظهر على إثره أربعة مشروعات أخرى، وهى : مشروع المدارس الجديدة (NSP) الممول من هيئة المعونة الأمريكية (USAID) ، ومشروع المدرسة الفعالة (EffectiveSchool) الممول من الإتحاد الأوربى والبنك الدولى، ومشروع تطوير التعليم المعروف بإسم (ERP) الممول من هيئة المعونة الأمريكية (USAID)، ومشروع تعميم التعلم النشط فى (٩٠) مدرسة تقوم به هيئة اليونيسيف فى سوهاج وقنا وأسيوط، وبعد كل هذه المشروعات والخبرات والجهات الداعمة كان من الضرورى إنشاء هيئة قومية لضمان ومتابعة وتقييم أداءات تلك المؤسسات، فتم إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

والإعتماد (NAQAAE) ، بعد موافقة مجلس الشعب على إنشاء الهيئة القومية الذى صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ يوليو ٢٠٠٦م، وهى هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم والإعتماد التربوى فى مصر ، وهى الجهة المنوطة بالإعتماد فى مصر، وقد أصدرت العديد من الإصدارات من أهمها وثيقة المعايير (عبد العليم ، ٢٠١٦، ١٣-١٤).

وتتضمن وثيقة المعايير التي أصدرتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر مجالين رئيسيين هما (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، ٢٠١١، ١٧):

- المجال الأول : القدرة المؤسسية Capacity

ويقصد بها: تحقيق الجودة الشاملة للمؤسسة التعليمية، من خلال مجموعة القواعد، والشروط المحددة لبنيتها التنظيمية وامكاناتها البشرية والمادية. وتشمل خمسة مجالات. وكل مجال فرعى يتكون من عدد من المعايير.

- المجال الثاني : الفاعلية التعليمية Educational Effectiveness

ويقصد بها : تحقيق مخرجات عالية الجودة، في ضوء رؤية المؤسسة التعليمية ورسالتها من خلال مجموعة العمليات التي توفر فرص التعليم والتعلم المتميز للجميع، وتشتمل على أربعة مجالات فرعية ، وكل مجال فرعى يتكون من عدد من المعايير.

مراحل الاعتماد:

تمر المؤسسة التعليمية بأربع مراحل للحصول على الاعتماد وهي (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، ٢٠٠٨، ٢٢):

أ- مرحلة التقييم الذاتي.

ب- مرحلة التقييم الخارجي.

ج- مرحلة اتخاذ القرار النهائي.

د- مرحلة المتابعة وإعادة الاعتماد.

إجراءات الاعتماد:

يمكن لأي مؤسسة تعليمية الحصول على الاعتماد بإتباع مجموعة من الإجراءات هي (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، ٢٠٠٨، ٤١ – ٦٠) :

- تتقدم المؤسسة التعليمية للهيئة بطلب الاعتماد مفترضه أن شروط الاعتماد متوفرة فيها.

- بعد تأكد الهيئة من استيفاء المؤسسة للشروط المؤهلة للتقدم لطلب الاعتماد تقوم الهيئة بمخاطبة المؤسسة رسمياً بما يفيد قبول الطلب وذلك خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.
- تؤدى المؤسسة التعليمية رسوم الاعتماد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة و المعلن عنها على الموقع الإليكتروني للهيئة وذلك بعد إخطارها بقبول طلب التقدم للاعتماد مباشرة.
- تقدم الهيئة للمؤسسة النماذج والبيانات اللازم استيفاؤها للسير في عملية التقويم والاعتماد والدليل الذي يساعد المؤسسة على ملء هذه النماذج وذلك خلال ثلاثين يوماً على الأكثر.
- تخطر الهيئة المؤسسة التعليمية بالإجراءات التي سيتم إتباعها لإتمام عملية التقويم.
- تخطر الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المؤسسة التعليمية محل التقويم بنتائج عملية التقويم خلال ستين يوماً من انتهائها، وفقاً لما يأتي:
- إذا تبين من عملية التقويم استيفاء المؤسسة للمعايير المقررة تمنح المؤسسة التعليمية شهادة الاعتماد.
- في حالة عدم استيفاء المؤسسة لبعض معايير الجودة فإن الهيئة تخطر المؤسسة التعليمية بتقرير مفصل يحدد نقاط القوة بالمؤسسة وكذا الجوانب التي لم تستوف من المعايير وكيفية التحسين للوصول إلى مست وى الجودة المطلوب، وتمنح المؤسسة خمسة عشر يوماً على الأكثر للرد على ما جاء بخطاب الهيئة المرسل للمؤسسة، وعلى المؤسسة تحديد المدة التي تراها لازمة لاستيفاء جوانب القصور وبما لا يتجاوز تسعة أشهر من تاريخ الإخطار وتقوم الهيئة بعدها بإعادة إجراء عملية التقويم واصدار قرارها النهائي (اعتماد المؤسسة/ عدم اعتماد المؤسسة) ولا يجوز منح المؤسسة مهلة أخرى.

والشكل التالى يوضح إجراءات الحصول على الاعتماد كما حددتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى مصر.

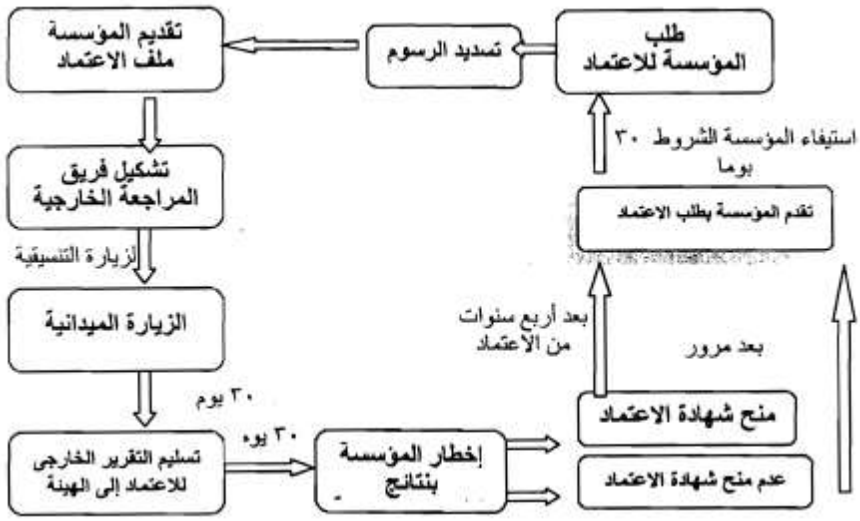

شكل (١) يوضح إجراءات الحصول على الاعتماد كما حددتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى مصر

- نظام الجودة والاعتماد فى الولايات المتحدة الأمريكية:

يرجع تاريخ الأخذ بالاعتماد فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من مائه عام نتيجة العناية بحماية الصحة العامة والسلامة، ولخدمة الاهتمام الجماهيرى بجودة الخدمات ومن بينها التعليم، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت أول من راعى مبدأ توازى "الحرية والجودة" حيث سمحت لمئات بل آلاف المؤسسات التعليمية أن تنتشر، وفى نفس الوقت ومنذ أوائل القرن العشرين أنشئت الآليات المناسبة التى تتابع جودة أداء هذه المؤسسات، وتعتمد ما يستحق منها الاعتماد، وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة لراغبى التعليم، حتى يكونوا على بينة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة. (الدهشان ، ٢٠٠٧ ، ١٣).

ولقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء الآليات المناسبة للاعتماد المدرسى من خلال سبعة مجالات أساسية، وهى: الرؤية والرسالة، والإدارة والقيادة، والتعليم والتعلم، وتوثيق النتائج واستخدامها، والوارد ونظم الدعم، والتواصل وعمل علاقات مع أصحاب المصالح، والالتزام بالتحسين المستمر، وتتضمن هذه المجالات مجموعة من المعايير لقياس مدى استيفاء المدارس لها بوضعها أداة للتقييم الذاتي المستمر (Stoops , 2007-2008,2).

هيئات مؤسسات الاعتماد فى الولايات المتحدة:

تشمل مؤسسات الاعتماد فى الولايات المتحدة الأمريكية الآتي (أحمد، ٢٠١٦،٤١٨- ٤١٩) :

١. مؤسسات الاعتماد الإقليمية: هى مؤسسات اعتماد تعتمد مؤسسات بالكامل عامة أو خاصة تهدف إلى الربح أو لا تهدف إليه، وذلك فة إطار جغرافى محدد،ويركز هذا النوع من الاعتماد على جودة المؤسسة ككل من قبل مؤسسات الاعتماد المهنية، ويتم مراجعة هذا النوع من الاعتماد كل عشر سنوات، كما أن كل منظمة اعتماد أكاديمى تحاول أن يكون لها بصمة خاصة أو نوع من التميز والخصوصية فى عملية الاعتماد التى تقوم بها.
٢. مؤسسات الاعتماد القومية: منظمات تعتمد المؤسسات التعليمية المتربحة وغير المتربحة من المؤسسات أحادية الهدف بمعنى أنها تركز على مجال واحد فقط مثل إدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، وبعضها مؤسسات دينية، وهذه المنظمات تعمل فى كل مكان فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويوجد بالولايات المتحدة عديد من المؤسسات التى تمنح الاعتماد، ومنها:

أ- جمعية نيو إنجلند للمدارس والجامعدات (NEASC): وتحتوى على أحد عشر بندا يتم تطبيقها على المدارس والجامعات الأمريكية التى ترغب فى الحصول على شهادة الاعتماد من تلك المؤسسة، ومن هذه المعايير ما يلى (رفاعى ، ٢٠١٠، ١٢٣٩- ١٢٤١):

- رسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها.
- التخطيط والتقييم.
- التنظيم والاشراف.
- البرامج والتدريس.
- أعضاء هيئة التدريس.
- المكتبة ومصادر المعلومات.
- المصادر المادية.
- مصادر التمويل.
- الانفتاح على المجتمع.
- النزاهة.

ب- مجلس الاعتماد والجمعية الجنوبية لتحسين المدارس والكليات:

يعتمد مجلس الاعتماد والجمعية الجنوبية لتحسين المدارس والكليات على عدة معايير لاعتماد المدارس والكليات، ومن هذه المعايير ما يلى (رفاعى ، ٢٠١٠، ١٢٤١- ١٢٤٢):

- المهمة والمعتقدات.
- الحكم والقيادة.
- المنهج.
- تصميم التعلم.
- التقييم والقياس.
- المصادر.
- اتصالات الموظفين والمشاركين وعلاقاتهم.
- التسهيلات المادية.
- العملية المستمرة لتحسين التعلم.

إجراءات الاعتماد فى الولايات المتحدة:

تتخذ الإجراءات التالية لاعتماد أية مؤسسة تريد الاعتماد فى الولايات المتحدة (رفاعى ، ٢٠١٠، ١٢٤٢-١٢٤٣) :

أ- تقدم المؤسسة التى تريد الحصول على الاعتماد طلبًا لمؤسسة الاعتماد.

ب- يطلب من المؤسسة المنوى اعتمادها، تقديم الوثائق المطلوبة للاعتماد خلال فترة محددة تمتد أحيانا إلى ١٨ شهرا .

ج- تتم زيارة المؤسسة المنوى اعتمادها ومقابلة المسئولين والأساتذة والطلاب، كذلك بعض الخريجين، للتحقق ومراجعة البيانات والوثائق التى تم تقديمها،حيث يقوم فريق أولجنة من الخبراء من مؤسسات مماثلة-لجنة التحقق والمراجعةpeer review-بهذه الزيارة لمراجعة عمليات التقييم الذاتى.

د- يقوم فريق الاعتماد بإعداد تقرير عن الزيارة.

هـ- إذا صدر تقرير بالاعتماد والذى مدته (٥) سنوات، على المؤسسة أن تبرهن خلال هذه الفترة بأنها مستمرة بتطبيق المعايير وإدخال تطوير نحو الأفضل.

- نظام الجودة والاعتماد فى المملكة المتحدة:

يعد نظام الاعتماد الأكاديمي في المملكة المتحدة أحد مداخل ضمان الجودة في التعليم، وبدأ تطبيقه في منظومة التعليم قبل الجامعي، تحت مسمى التفتيش، ثم باسم أنظمة مراقبة المستويات المعيارية في العقد الأخير من القرن العشرين، ثم انتقل إلى مؤسسات التعليم العالي، ضمن مسئولية مؤسسات غير حكومية بدعم من الحكومة (محمد ، ٢٠٠٨ ، ٧٦).

ولقد اهتمت بريطانيا بتبني الأفكار التي أثارتها حركة إدارة الجودة الشاملة خلال النصف الأول من عقد التسعينات من القرن العشرين، ولقد كان من أهم هذه الأفكار ما يلي (الشمراني ، ٢٠٠٨ ، ٦٥):

أ- الاهتمام بالمتعلم وإتاحة الفرصة له للتعبير عن آرائه.

ب- إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية وإدارة المؤسسات التعليمية.

ج- تقوم المؤسسات التعليمية البريطانية بدراسة مدى نجاح الجودة في مجال الصناعة رغبة منها لتحقيق هذا النجاح في المجال التعليمي من خلال الاعتماد على الأساليب الإستراتيجية وسياسات تطبيق الجودة وتفسير النتائج.

ويتولى عملية الاعتماد في بريطانيا مجلس الاعتماد البريطاني British Accreditation council (BAC) حيث يتم الاعتماد فى المملكة المتحدة من خلال هذا المجلس الذي تم تأسيسه عام ١٩٨٤م، ومن أهم المعايير التي يعتمد عليها المجلس ما يلى (NACATE) :

- تأمين بيئة تعليمية مناسبة.
- ضمان السيولة المالية.
- وجود هيكل تنظيمى فعال.
- توفير نظام لضمان الجودة.
- المناهج التعليمية وأساليب التقييم بمشاركة الهيئة التعليمية.
- وجود مراجعين خارجيين.
- مشاركة الهيئات الأكاديمية في عمليات التطوير.

إجراءات الاعتماد الأكاديمي فى المملكة المتحدة:

يمنح مجلس الاعتماد البريطاني نوعين من الاعتماد (British Accreditation Council,2007,5-6):

أ- الاعتماد المؤسسي: ويغطي مجال الأنشطة التي تقدمها أي مؤسسة ، وهو ليس قاصرًا على برامج دراسية معينة داخل المؤسسة، والاعتماد الكامل يمنح لفترة خمس سنوات ، بشرط قبول المؤسسة مجموعة من المتطلبات ، وهذا الاعتماد لا يشمل الأنشطة التي تحدث خارج المؤسسة نفسها أَو الأنشطة التي روجت لها المؤسسة ، وقدمته باسم آخر مختلف، ما لم يعطي مجلس الاعتماد البريطاني موافقة معينة لإدراج مثل هذه الأنشطة ضمن اعتماد المؤسسة.

ب- – الاعتماد غير الجامعي: يتعلق بمجال معين من البرامج الدراسية ، وتحديد هذا المجال سيكون مسألة اتفاق بين تقرير المفتش والمؤسسة أثناء وقت التفتيش ، ويشار إليه في شهادة الاعتماد ، وفترة الاعتماد ثمان سنوات ، وتخضع المؤسسة لزيا رتين ، على فترات متباعدة ، على أن تراعي مجموعة من المتطلبات.

وتتمثل إجراءات حصول المؤسسات التعليمية على الاعتماد من مجلس الاعتماد البريطاني فيما يأتي (محمد ، ٢٠٠٨، ٧٩) ؛ - (British Accreditation Council,2007,6 : 9)

- الفحص: ويشمل ثلاث مراحل وهي: فحص الوثائق، ثم الفحص الذي يركز على الامتثال للمتطلبات القانونية والحد الأدنى من معايير مجلس الاعتماد البريطاني، وأخيرًا التفتيش الذي يركز على الخدمات التعليمية والإجراءات المؤسسية لمراقبة وتحسين جودة خدماتها، ويجوز منح الاعتماد النهائي بعد هذه المرحلة.
- مراعاة بعض مطالب وزارة الداخلية، مثل: إعداد البرامج الدراسية التي تتضمن حد أدنى ١٥ ساعة حسب نظم الدراسة الصباحية أسبوعيا، واستخدام موظفون أكفاء للمساعدة في تقديم التعليم، وتوجيه ودعم الطلاب، وتقديم إق امة مناسبة وتسهيلات وموظفين بمستوى مناسب وأجهزة ؛ لدعم إعداد الطلاب المسجلين في المؤسسة، والإبلاغ عن الطلاب الغائبين من خلال التنسيق مع مديرية الجنسية والهجرة، وسحب الاعتماد من المؤسسة في حالة عدم مراعاة المؤسسة مطالب مديرية الجنسية والهجرة.
- الاعتماد المستمر: وينم ذلك وفقًا لعديد من الشروط، وهى: تقدم المؤسسات المعتمدة تقريرًا سنويًا في أول نوفمبر الأولِ من كل عام؛ لإعلام مجلس الاعتماد البريطاني بأي تغييرات مهمة ذات تأثير على معاييرِ الاعتماد، وتلبية المؤسسة عدد من المتطلبات، وعدم مراعاة ذلك يجعل لجنة الاعتماد تحذر المؤسسة بتعليق أَو سحب الاعتماد منها، والقيام بزيارة مفاجئة للمؤسسات المعتمدة أثناء السنة الثالثة ، يهدف ضمان أن المؤسسة تحتفظ بتطبيق معايير الاعتماد.
- إعادة الفحص: بالنسبة للاعتماد المؤسساتي: وفيه تخضع المؤسسات المعتمدة لإعادة الفحص بشكل كامل كل خمس سنوات ، وقد يمد الاعتماد لفترة زمنية، عادة لا تكثر عن سنة واحدة. أما فيما يتعلق بالاعتماد غير الجامعي فإنه يتم من خلال إعادة الاعتماد الكامل كل ثمان سنوات في ا لعادة، وهناك زيارات مؤقتة في السنة الثالثة والسادسة للاعتماد

- التجربة السعودية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

بدأت المملكة العربية السعودية تجربتها مع الجودة الشاملة في ٢٦/ ١٠/١٤٢٠ هـ وذلك بتأسيس مركز الملك فهد للجودة لدعم تحول المؤسسات التعليمية نحو الجودة ويهتم المركز بنشر

وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس والإدارات وفق سياسة وأهداف التعليم في المملكة العربية السعودية لتحقيق نقلة نوعية في التربية والتعليم.

بدأ مركز الملك فهد بن عبد العزيز للجودة رحلته نحو التميز من خلال التطلع لمواكبة المستجدات العالمية في مجال الجودة بفلسفة مغايرة وغير تقليدية في ظل تحديات العولمة التي تتطلب الاستجابة الذكية التي تستفيد من الجانب الإيجابي مع المحافظة على الثوابت الوطنية إلى « فكر عالميًا ونفذ محليًا » للعولمة من خلال تغيير نمط التفكير والعمل وفق المبدأ جانب الإطلاع على أحدث أدبيات إدارة الجودة وأفضل الممارسات العالمية في جودة التعليم.

عمل المركز على وضع خطة إستراتيجية لتطبيق الجودة تركزت على ستة أهداف إستراتيجية هي: (عبد العزيز الزايل ، وسعد الخرشان، ٢٠١١، ...):

١. بناء إطار ضمان الجودة لمدارس التعليم العام وأدلة العمل المرتبطة به.
٢. تطوير أساليب نشر ثقافة الجودة في الميدان التربوي.
٣. دعم مشاركة المدارس وإدارات التربية والتعليم في جوائز الجودة.
٤. إعداد القيادات التربوية لتتوافق ممارساتها مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة.
٥. تواصل المركز مع الجهات ذات الاهتمام بالجودة "محليًا وعربيًا وعالميًا ".
٦. تدريب فرق التحسين في المدارس وإدارات التربية والتعليم.

مبررات الأخذ بنظام الاعتماد المدرسى في المؤسسات التعليمية السعودية:

يمكن تحديد مجموعة من المبررات الداعية للأخذ بنظام الاعتماد المدرسى في المؤسسات التعليمية السعودية، وهى (**أمين وآخرون، ٢٠٠٥، ٧١٨**):

١. مجاراة الاتجاهات الحديثة نحو ضمان جودة التعليم.
٢. تعرف مستوى استيفاء المدرسة معايير الجودة.
٣. التأكد من اتساق رؤية المدرسة ورسالتها مع الرؤية الوطنية للتعليم في المملكة العربية السعودية.
٤. التحقق من توفر نظام ضمان الجودة والمحاسبية المؤسسية.
٥. تكوين قاعدة بيانات ومعلومات تسهم في بناء خطط التطوير المؤسسي.
٦. الإسهام في تنمية الموارد المادية والبشرية للمؤسسة والإفادة منها.
٧. تشخيص نواحي القوة والضعف في أداء المؤسسة التعليمية، مع توفير تغذية راجعة.

٨. تطوير الأداء المؤسسي في مجالاته المختلفة ؛ لزيادة فرص التعلم وتحسين نواتجه.
٩. تطبيق مفاهيم الشفافية والعدالة والموضوعية.
١٠. توفير آلية تضمن رضا وقناعة المجتمع المحلي وأولياء الأمور عن مستوى أداء المؤسسة التعليمية.
١١. دعم ثقافة التحسين المستمر، وتحفيز المؤسسة التعليمية على إجراء التقويم الذاتي بشكل دوري، وبناء خطط التطوير في ضوء نتائجه.
١٢. تشجيع المؤسسة للمنافسة المحلية والإقليمية والعالمية في ضوء مقارنة أدائها بالمعايير المحلية والعالمية.

تحليل مقارن بين المملكة العربية السعودية والدول الأخرى في مجال الاعتماد التربوي:

يتضح من دراسة الاعتماد التربوي في المملكة العربية السعودية والدول الأخرى ما يلى:

مؤسسات الاعتماد:

في بريطانيا يتولى عملية الاعتماد مجلس الاعتماد البريطاني (BAC) الذى يتولى منح المؤسسات التعليمية شهادة الاعتماد، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية ونظرا لاتساع ولاياتها فيوجد عديد من الجمعيات والمؤسسات التي تمنح الاعتماد، ومن هذه الجمعيات، جمعية نيو إنجلند للمدارس والجامعدات (NEASC)، ومجلس الاعتماد والجمعية الجنوبية لتحسين المدارس والكليات، وفي مصر فتقوم الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بمنح المؤسسات شهادة الاعتماد باعتبارها الهيئة الوحيدة في مصر، على الرغم من إجازة القانون المصرى الترخيص للأفراد ومؤسسات المجتمع المدنى والجامعات من قبل الهيئة بممارسة أعمال أعمال التقويم والقيام بزيارات المراجعة للمؤسسات التعليمية.

أما في المملكة العربية السعودية فهناك مجموعة من البدائل والخيارات التي طرحها مكتب التربية العربى لدول الخليج، وذلك لإنشاء هيئة للاعتماد المدرسى بالدول الأعضاء، وتمثلت هذه الخيارات في: الهيئة الوزارية "ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم، وخيار الهيئة المستقلة للاعتماد المدرسي، وخيار الاستعانة بمكتب استشاري تربوي خاص لتحقيق الاعتماد، وخيار الاستعانة بإحدى جمعيات الاعتماد العالمية.

أهداف الاعتماد:

تتشابه أهداف اعتماد المؤسسات التعليمية في كل من مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والمملكة العربية السعودية، حيث تستهدف هذه الدول تحسين أداء المؤسسات التعليمية، وتحقيق الجودة في ضوء معايير تضعها الهيئات والمؤسسات المانحة للاعتماد، وفى المملكة العربية السعودية فقد حدد المالكي(١٤٣١هـ، ٢٤) أهداف الاعتماد الأكاديمى، فيما يلى: -تشجيع عملية التنافس والتفاعل بين المؤسسات التعليمية المختلفة عن طريق منح الاعتماد بمستويات مختلفة لتحسين جودة التعليم، حصول المؤسسة التعليمية على الاعتراف بأنها تقدم برامج تعليمية تتفق مع المعايير القومية للتعليم، تشجيع المؤسسات التعليمية على التقويم الذاتي المستمر للبرامج التعليمية المقدمة وللإمكانات المادية لضمان استمرار التطوير المستمر، مساعدة المؤسسات التعليمية على معرفة نقاط القوة والضعف، وتسهيل عملية النقل أو التحويل من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، وتوفير الثقة لدى أصحاب العمل فخريج المؤسسة التعليمية المعتمدة يجد فرصة أكبر في العمل والتعيين.

إجرا ات الاعتماد:

تتشابه إجرا ات مؤسسات الاعتماد في كل من مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، حيث تقوم المؤسسات التعليمية الراغبة في الاعتماد بتقديم طلب للهيئة للحصول على الاعتماد، وأن البرامج التي تقدمها تتفق مع المعايير الخاصة بمؤسسات الاعتماد، وبعد ذلك تقوم المؤسسة الطالبة للاعتماد بعملية التقييم الذاتي الداخلى، ثم تمنحها الهيئة فترة زمنية للعمل، وتحسين الأداء، من عام إلى ثلاثة أعوام، ثم تقدم الهيئة التقرير إلى المؤسسة، وتناقشه معا لتحديد التوجهات باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الاعتماد، أو إجراء الإصلاحات والتحسين للحصول على الاعتماد ومدة الاعتماد من ٥- ٦ سنوات، حيث تلتزم المؤسسة خلال تلك الفترة بتطبيق معايير الاعتماد.

أما إجراءات الاعتماد في المملكة العربية السعودية، فقد حددها مكتب التربية العربى لدول الخليج (١٤٣٢هـ، ٢٩-٣٠) في : التقدم بطلب للاعتماد، مفترضة أن شروط الاعتماد متوفرة فيها، ثم تتولى هيئة الاعتماد تزويد المدرسة بالمواد والمتطلبات المتعلقة بتهيئة المدرسة ؛ للتقييم من قبل لجنة التقييم الخارجي، ثم تقوم المدرسة بإعداد دراسة تقييمية ذاتية تشترك فيها الهيئتان الإدارية والتدريسية، بالإضافة إلى مشاركة الطلاب، ثم تقترح هيئة الاعتماد أسماء لجنة التقييم الخارجي، وبحق للمدرسة – طالبة الاعتماد – مناقشة أعضاء هذه اللجنة، ووضع مبررات تغيير أي اسم فيها، ثم

تقدم المدرسة تقريرا مكتوبا عن دراستها الذاتية وأي مواد أخرى ذات الصلة بوصف وتفسير برامجها ومحتوياتها، ثم يرسل التقرير إلى أعضاء لجنة التقييم الخارجي، وبعد ذلك يقوم رئيس لجنة التقييم الخارجي بزيارة أولية للمدرسة طالبة الاعتماد ؛ لجمع أية معلومات إضافية، أو للتحقق من معلومات لديه، أو للاستفسار عن أية نقطة، وبعد ذلك تقضي لجنة التقييم الخارجي عددا من الأيام في المدرسة لدراسة البرامج والتسهيلات المتوفرة، وذلك تمهيدا لتقديم رئيس بعنة التقييم الخارجي لتقريره الشامل إلى هيئة الاعتماد التي تقوم بدراسته والتعمق في توصياته، ومن ثم اتخاذ القرار بشأن إجراء الاعتماد، تمهيداً لرفعه لمجلس الاعتماد، ومن ثم يتولى مجلس الاعتماد دراسة توصية لجنة التقييم في ضوء التقارير الممنوحة، ومن ثم اتخاذ الإجراء النهائي بشأن الاعتماد.

معايير الاعتماد:

تتشابه مؤسسات الاعتماد في وجود معايير تعمل جميع مؤسسات الاعتماد على اتباعها عند تقييم المؤسسات ومنحها الاعتماد من عدمه، وتختلف هذه المعايير من حيث العدد والتصنيفات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد عدة هيئات للاعتماد منها، جمعية نيو إنجلند للمدارس والجامعدات (NEASC)،التي حددت إحدى عشر معيارا لمنح الاعتماد، والجمعية الجنوبية لتحسين المدارس والكليات، التي حددت تسعة معايير لمنح الاعتماد، وفى بريطانيا هناك مجلس الاعتماد البريطاني BAC الذى حدد سبعة معايير لمنح الاعتماد، وفة مصر حددت الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد مجموعة من الممارسات والمؤشرات والمعايير في تسعة مجالات، خمسة في القدرة المؤسسية Capacity وأربعة في الفاعلية التعليمية Educational Effectiveness

نتائج الدراسة:

١. نظام الإعتماد هو الجزء المكمل الذي يتوج ضمان وتطوير جودة التعليم العام طبقًا للمعايير المرجعية المتفق عليها.
٢. ان معايير الجودة والاعتماد توفر رؤية شاملة للتعليم والتعلم من خلال برنامج تربوي يوفر فرصًا للتميز لجميع المتعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية.
٣. تعد معايير الإعتماد الأكاديمي متطلبات الحد الأدنى من معايير الجودة التي يشترط في مؤسسات التعليم العام استفاؤها من أجل الحصول على شهادة الإعتماد.

٤. تمثل المعايير التربوية تحديًا للمتعلمين وجميع العاملين بالمؤسسات التعليمية يغية تحقيق التميز والمساواة.
٥. قد تختلف معايير الإعتماد الأكاديمى من بلد لآخر أو من مؤسسة تعليمية لأخرى.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو الرب،عماد وآخرون (٢٠١٠). ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: بحوث ودراسات، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

أبو كريم، أحمد فتحي(٢٠١٣). استخدام انموذج كوفمان(O.E.M) في تحليل واقع المدرسة في التخطيط الاستراتيجي للحصول على الاعتماد المدرسي، مؤتمر اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم، التربوية والنفسية (جستن)، الاعتماد المدرسي، للفترة من ٤- ٦ فبراير ، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أحمد ، محمد جاد (٢٠٠٨). التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي، الإسكندرية: العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

احمد، احمد ابراهيم (٢٠١١). واقع الاعتماد التربوي في المدارس، مجلة كلية التربية ببنها، ٨٦ (٢٢)، ٢٠٨ -٢١٩.

أحمد، أحمد إبراهيم (٢٠٠٣). الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية ، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

أحمد، منال محمد أحمد محمد سيد(٢٠١٦). الخبرة الأمريكية في الجودة والاعتماد بالتعليم قبل الجامعي وكيفية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، جامعهة بنها، ٢٧(١٠٩)، ٤٠٦- ٤٢٨.

أخضر، فايزة بنت محمد بن حسن(٢٠٠٧). مشكلات تحقيق الجودة في التعليم العام:دراسة وضفية تحليلية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني الثاني للجودة بالسعودية.

آل مداوي، عبير محفوظ (٢٠١٣). آلية مقترحة لتطبيق معايير نظام الاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية بمدينة أبها بمنطقة عسير. مؤتمر اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية(جستن)، الاعتماد المدرسي، للفترة من ٤- ٦ فبراير ، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أمين، ماجدة محمد و هويل، إيناس إبراهيم و حسن، ماهر أحمد (٢٠٠٥). الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالى – دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر السنوي الثالث عشر "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"، في الفترة من ٢٤ – ٢٥ يناير ،ج ٣، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببنى سويف، القاهرة، دار الفكر العربي، ٦٨٧ – ٧٦٦.

الترتوري، محمد عوض، وجويحان، أغادير عرفات (٢٠٠٩). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، ط٢، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة.

التميمي، فواز(٢٠٠٨). إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للايزو(٩٠٠١)، عمان: عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع.

الثقفي، أحمد سالم على (١٤٣٠هـ). مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.

جمعة، خيرالدين وسمية، عمراوي (٢٠١٧). دور الإعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم الجامعي : الإشارة إلى التجربة الأمريكية و البريطانية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، ع٢، ٥٥- ٧٣.

جمهورية مصر العربية (٢٠٠٨-٢٠٠٩).الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، دليل الإعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعى (التعليم العام – المعاهد الأزهرية)، الجزء الأول (إجراءات الإعتماد – التقييم الذاتى)، أغسطس.

جمهورية مصر العربية (٢٠١٠-٢٠١١). الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، وثيقة معايير ضمان جودة التعليم والإعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعى، وثيقة التعليم الثانوى العام، الإصدار الثالث.

الجندي، عادل السيد (٢٠٠٠). مدى حاجة كليات التربية لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ، مجلة التربية والتنمية ، ع (٢٠) ، المكتب الإستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة .

جودة، محفوظ أحمد(٢٠٠٩). إدارة الجودة الشاملة مفاهيم و تطبيقات ، ط٤ عمان ، : دار وائل للنشر.

الحريري، رافدة عمر(٢٠١٠). القيادة و إدارة الجودة في التعليم العالي، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

حسين، سلامة عبد العظيم (٢٠٠٤). ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، الرياض: الدار الصولتية.

حسين، سلامة عبد العظيم (٢٠٠٥). الاعتماد وضمان الجودة في التعليم ، القاهرة: دار النهضة العربية.

حسين، سلامة عبد العظيم و إبراهيم، محمد عبد الرازق (٢٠٠٢). معايير اعتماد المعلم في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة، مجلة مستقبل التربية العربية، ع ٨، يناير .

الحواس، عبدالمحسن(٢٠١٤). مدى إمكانية تطبيق بعض معايير الاعتماد المدرسي في مدارسالتعليم الثانوي العام في منطقة القصيم، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

خليل، نبيل سعد (٢٠١١): إدارة الجودة الشاملة والإعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة.

الدحام، محمد عبد الكريم (٢٠٠٧). الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاته في الجامعات العربية، الخرطوم: دار الرواد.

الدهشان، جمال علي (٢٠٠٧). الاعتماد الاكاديمي الخبرة الأجنبية والتجربة المصرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

رفاعي، عقيل محمود محمود (٢٠١٠). الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر ومتطلبات تطبيقه في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة : تصور مقترح، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر – اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية وجامعة بني سويف – كلية التربية، ٣، ١٢٠٧– ١٢٦٤.

الرميح، ندى صالح (٢٠١٣). الاعتماد التربوي لبرامج التربية الخاصة. مؤتمر اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، الاعتماد المدرسي، للفترة من ٤– ٦ فبراير ، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

زين الدين، فريد عبد الفتاح (١٩٩٦). المنهج العملي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية، القاهرة: دار الكتب للنشر.

السامرائي، مهدي (٢٠٠٧). إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

الشربيني، غادة حمزة (٢٠١٣). معوقات تحقيق الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مؤتمر اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم، التربوية والنفسية (جستن)، الاعتماد المدرسي، للفترة من ٤- ٦ فبراير ، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الشمراني، حامد محمد علي(٢٠٠٨) . معايير مقترحة للجودة التعليمية في ضوء معايير بالدريج للجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بالمملكة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.

صيام، إيمان توفيق محمد(٢٠١٦). معوقات تأهيل المدارس بمحافظة دمياط لتحقيق معايير الجودة والاعتماد: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، ٣١(٤)، ١–٨٥.

الطاهر، رشيدة السيد أحمد و فرج ، سماح محمد الدسوقى و حسان، عبير حسن مصطفى(٢٠٠٩). متطلبات اعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، المؤتمر الدولى السابع "التعليم في مطلع الألفية الثالثة – الجودة – الإتاحة – التعلم مدى الحياة "، في الفترة ١٥ – ١٦ يوليو ٢٠٠٩ ، مج(١) ، مجلة العلوم التربوية، مجلد (١٨) ، معهد البحوث والدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

الطس، فيصل بن محمد عمر (١٤٣٠هـ). آراء المعلمين نحو تطبيق معايير الجودة الشاملة في تدريس مادة المكتبة والبحث بالمرحلة الثانوية بمدينة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.

عبد العزيز، صفاء محمود وحسين، سلامة عبد العظيم (٢٠٠٥). ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر، المؤتمر السنوي الثالث عشر (الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية)، الجمعية المصرية للتربية المقارنة الإدارة التعليمية، ٢٤ – ٢٥ يناير ، القاهرة : دار الفكر العربى.

عبد العليم، مها محمد محسن (٢٠١٦). واقع الإعتماد المدرسى فى مصر، المؤتمر العلمى الدولى الثانى للقياس والتقويم فى مصر، القياس والتقويم والمؤسسات التعليمية (الواقع /والرؤى المستقبلية)، للفترة من ٣٠-٣١ يوليو ، جامعة الزقازيق، مصر.

عبده، عبد الكريم احمد محمد(٢٠١٣). متطلبات تأهيل مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية لتحقيق الاعتماد المدرسي. مؤتمر اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، الاعتماد المدرسي، للفترة من ٤-٦ فبراير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العجمي، محمد حسين (٢٠٠٧).الاعتماد وضمان الجودة الشاملة بمدارس التعليم الثانوي العام، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

العزاوي، محمد عبد الوهاب (٢٠٠٥). إدارة الجودة الشاملة، عمان: دار اليازوري للنشر و التوزيع.

عطية، محسن علي (٢٠٠٨). الجودة الشاملة والمنهج، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

علوان، قاسم نايف (٢٠٠٩). إدارة الجودة الشاملة و متطلبات الإيزو ٢٠٠٠:٩٠٠١ ، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.

عليمات، صالح ناصر(٢٠٠٤). إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية : التطبيق و مقترحات التطوير، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع.

العمري، صبياء(٢٠١٥). الاعتماد المدرسى:دراسة نظرية وتطبيقية، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر.

الغنام، نعيمة إبراييم بن عبد العزيز (٢٠٠١). فاعلية أداء مديرة المدرسة الابتدائية بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البحرين.

المالكى، عثمان شداد(٢٠١٩). واقع تطبيق الاعتماد المدرسى لدى مدارس التعليم العام بمحافظة جدة : من وجهة نظر قادة / قائدات المدارس، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، (٢١٢)١٥-٢٩.

المالكي، حمدة بنت محمد (١٤٣١هـ). "إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي فى مدارس التعليم الثانوى العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحتفظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المالكي، عبدالرحمن بن دخيل (٢٠١٥). متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية ومشرفي الإدارة المدرسية بمكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

مجيد، سوسن شاكر والزيادات، محمد عواد(٢٠٠٧). الجودة والاعتماد الأكديمي لمؤسسات التعليم العام والعالي، عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

مسعود، سناء سيد (٢٠٠٦). نظام الاعتماد الأكاديمي مدخل لإصلاح مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، المؤتمر العلمي السنوي السابع الإصلاح المؤسسي للتعليم قبل الجامعي في الوطن العربي ، المنعقد في الفترة ٢٦:٢٧ أغسطس ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة .

معجم اللغة العربية (٢٠٠٠). المعجم الوجيز، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٤٣٢هـ). الهيئة التنظيمية للاعتماد المدرسي : خيارات وبدائل، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠١١). بناء نموذج تنظيمي متكامل للاعتماد المدرسي في الدول الاعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الملحم، ناصر بن عبد العزيز بن مبارك (١٤٢٨هـ). الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

منصور، نعمة عبد الرؤوف عبدالهادي (٢٠٠٥). تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بمحافظات غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

النوح، عبدالعزيز بن سالم بن محمد، و فراج، محمد أنور إبراهيم، و موسى، هاني محمد يونس(٢٠١٢). الاعتماد المدرسي للتعليم العام في المملكة العربية السعودية : دراسة في الصعوبات وإمكانية التطبيق، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ٢٣(٩١)، ١٧٣-٢٥٥.

الهلالي، الشربيني الهلالي (٢٠٠٨). إدارة المؤسسات التعليمية في القرن الواحد والعشرين، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Council for Higher Education Accreditation : Improving Accreditation (2001). when to change ? when to stay same ? CHEA, CHICAGO , JUNE.

Crosby , Philip , B.(1979). Quality is Free , New York, USA.

Dill, D. and Williams, M. (1996). Accreditation and Academic Quality Assurance: can we get there from here. Change,28(5),17-24

Fairman, J. Peirce,B,&Harris,W. (2009). High School Accreditation inMaine. perception of costs and Benefits.center for research andevaluation.

Gogue, Jean-Marie (2005). Management de la Qualité , Ed ECONOMICA , 4eme edition.

Judith S.Eaton,(2011). An Overview of U.S Accreditation, Council for Higher Education Accreditation , Washington Dc , August .

Mensching, B (2012). School Accreditation and Its Impact on Our WelsSchools. (Unpublished Master Thesis) Martin Luther Collage. Denmark.

Nassima ,Terfaya (2004). "Démarche qualité dans l'entreprise et l'analyse des risques" ,ED HOUMA, Alger.

Pound .W ,(2004). " Turning – First Century Education and Training Implications for Quality Assurance " , The Internet of Higher Education, Vol .4

Rhodes. Lewis. A (1997)." On the road to quality", Congress library, U.S.A

Sebkova, Helena(2002). "Accreditation and Quality Assurance in Europe ", Higher Education in Europe , Vol XXVI,No.3,December 2002,239-247

Stoops, J.A (2007-2008): overview of the advanced Standards and accreditation process for schools, web site. http://www.sacsory/accreditation/school

The British Accreditation Council, The British Accreditation Council for Independent Further and Higher Education, Accreditation Handbook 2006-2007, Institutions Based in The United Kingdom, 2007.

The Commission on National Council for Accreditation of Teacher Education .Handbook for Accreditation Visits -.Massachusetts NACATE, www.ncate.org

Williams, G. O. (2008). Identifying Principals'Practices That AffectAchievement And Accreditation Of Public Elementary, Middle, And High Schools In Virginia (Doctoral dissertation, VirginiaPolytechnic Institute and State University.

Wood,C & Meyer,M (2004). Impact of the Nova Scotia SchoolAccreditation Program on Teaching and Student Learning: An Initial Study. Canadian Journal of Educational.